الإغراق

تهديد مزدوج للمنتجات الوطنية

- شركات حديد التسليح والألمنيوم والكابلات والأسمنت والمياه والأغذية الأكثر تضرراً
- دعوات لفرض رسوم على الواردات ووقف الإعفاءات للمنتجات المستوردة
- مطالبة بتفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية وتفعيل القرارات ذات الصلة
- الكلينكر المستورد يضاعف المعروض من الأسمنت 3 مرات ويكبّد المصانع الوطنية خسائر
- المجلس الوطني الاتحادي ينجز قانون مكافحة الإغراق خلال شهرين.. ولا مساس بحرية السوق
- دول أوروبية تواصل زيادة الرسوم على الألمينيوم الإماراتي.. والمنتجات الوطنية تنافس في 60 سوقاً

يشكّل الإغراق ظاهرة معروفة في الأسواق العالمية، ويحدث عند دخول منافس أجنبي أحد الأسواق، وبيع منتجاته بأسعار أقل من تكلفتها في بلد المنشأ، وتكمن خطورته في تحوُّله على المدى البعيد إلى شكل جديد من الاحتكار، بعد خروج المنافس المحلي، إذ يجد المستهلك نفسه مضطراً إلى شراء السلعة بثمن مرتفع دون أن يجد بديلاً لها.

وتباينت آراء الخبراء الاقتصاديين الذين استطلع «البيان الاقتصادي» آراءهم إزاء هذه الظاهرة التي تعرّض الصناعات الوطنية لمخاطر كبيرة، إذ يرى بعض الخبراء أن أسواق الدولة معرضة لأضرار بسبب تعرض بعض بضائعها للإغراق، ويطالبون بتشديد الإجراءات تجاه الدول التي تنتهج السياسات الإغراقية لأسواقنا المحلية، وتفعيل قوانين مكافحة الإغراق.

وفي المقابل، لا يخفى على أحد أن الإمارات دولة مفتوحة أمام التجارة وتنتهج تعزيز التنافسية، ولا ريب أن هناك قضايا كثيرة في هذا الموضوع الشائك، ويتطلب التطرق إليها مناقشة مفهوم الإغراق وفقاً للمحددات العالمية التي تحويها أدبيات منظمة التجارة العالمية، ومستويات الحماية للصناعات الوطنية التي تحميها المواثيق الدولية، والتعرف إلى مؤشرات تحديد مشكلات الإغراق، وبحث مستوى قضايا الإغراق المحتملة التي تواجه الصناعات الخليجية.

ومن الضروري معرفة التدابير المتبعة في مواجهة الإغراق ضمن تجارب عالمية مختارة، وما يمكن أن يتناسب مع السياسات التجارية المتبعة في الدولة، وأيضاً دراسة آثار الإغراق التجاري على الاستثمار المحلي والأجنبي، والتساؤل عن المصلحة الأولى بالرعاية فيما لو كانت مصلحة المنتج بفرض رسوم مكافحة الإغراق أو مصلحة المستهلك بخفض الأسعار ولو كان ذلك إغراقاً.

ومن ناحية المبدأ، يعتبر الانفتاح الاقتصادي ومبدأ النفاذ إلى الأسواق السمة الغالبة على الحياة الاقتصادية والتجارية في نطاقها المحلي والدولي. ودولياً، فإن العمل بهذه الأسس يقتضي رفع القيود والعوائق التي تعرقل حرية التبادلات التجارية وتحد من حركة المنتجات، لذلك عمدت الاتفاقيات الدولية إلى النص صراحة في أكثر من موضع على ضرورة رفع الحواجز الجمركية، وتحديداً الرسوم المفروضة على السلع الداخلة إلى الأسواق المحلية، فمنعت اتفاقيات الكات (الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة) كل الدول الموقعة عليها والساعية للانضمام إليها من أن تفرض مثل هذه التدابير التنفيذية على المنتجات الداخلة إلى أسواقها، باعتبار أن ذلك مما يعارض المبدأ الأساس الذي عقدت أحكامها لأجله.

إلا أن رفع القيود إذا كان يمثل الأداة الأساس المعتمدة لتحقيق أهداف هذه الاتفاقيات، فإن ذلك قد يفضي من جانب آخر إلى ممارسات تجارية ضارة باقتصادات الدول ومنتجيها المحليين، صادرة عن منتجي دول أخرى ومنافسات تجارية غير مشروعة، مستغلة رفع القيود الجمركية وسهولة النفاذ إلى الأسواق لإغراق أسواقها التجارية بمنتجات تُباع بأقل من قيمة إنتاجها، بغية السيطرة على السوق أولاً، والتحكم فيه وفي أسعاره فيما بعد.

لذلك استدركت اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وسمحت للدول المتعرضة للإغراق التجاري بمنتجات معينة أن تفرض رسوماً جمركية على وارداتها من تلك المنتجات، بالاستناد إلى قوانين محلية تصدرها لهذا الغرض، وتبغي من ورائها حماية اقتصاداتها ومواجهة تلك الممارسات، ويمكن اللجوء لأجل الحماية إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء فيها.

إعداد - عبد الحي محمد

صناعيون يدعون إلى فرض رسوم جمركية 5 % ووقـ

صناعات وطنية تواجه الإغراق بانتظـ

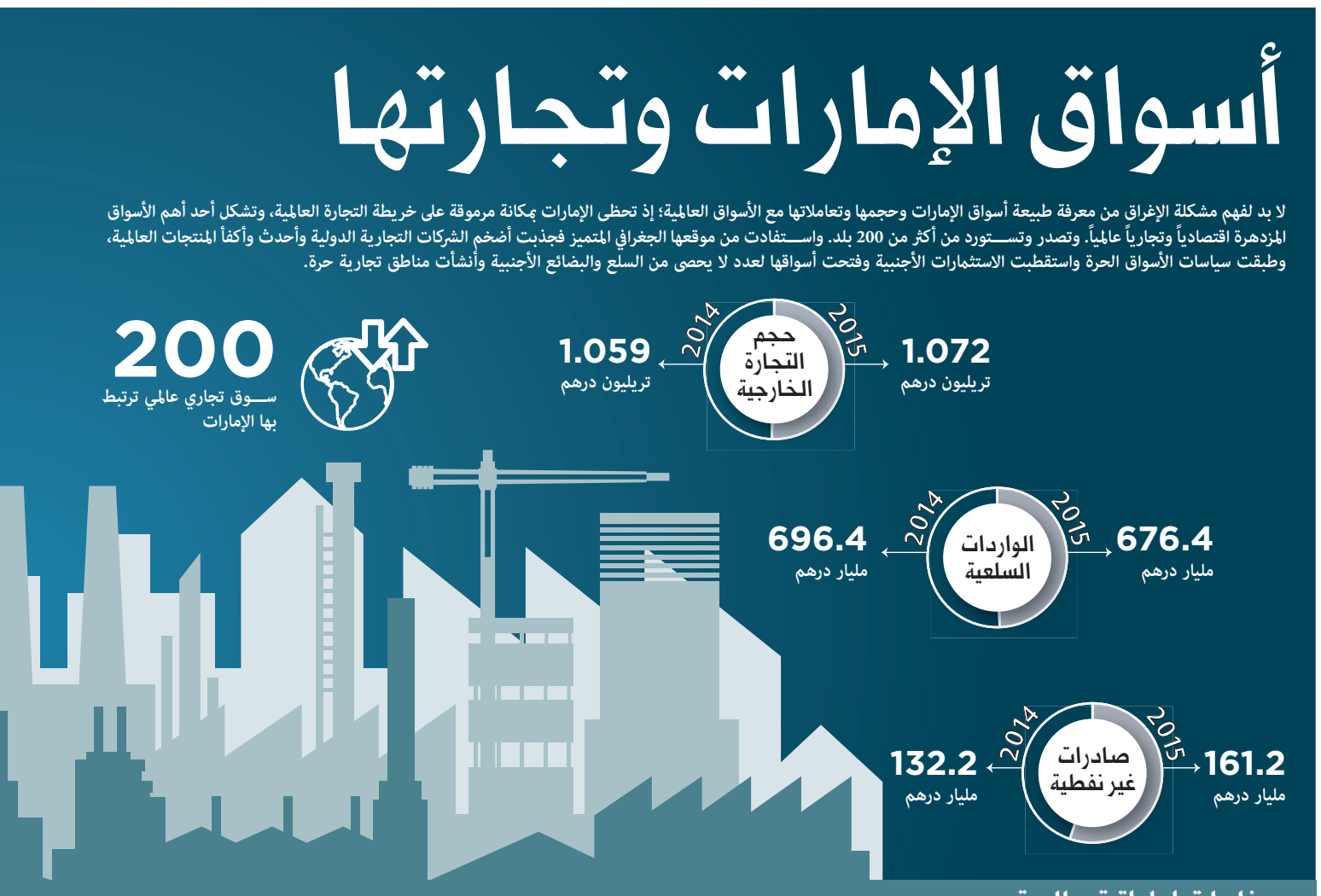

إعداد: عبد الحي محمد - غرافيك: محمد أبوعبيدة

أبوظبي - عبدالحي محمد

أعرب رؤساء شركات ومصانع وطنية وصناعيون عن تفاؤلهم بقرب صدور قانون مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية الذي أعدته وزارة الاقتصاد وأحالته الجهات المعنية للمجلس الوطني الاتحادي لمناقشته وإقراره. وتوقع المجلس الوطني إنجاز المسودة النهائية لمشروع القانون الجديد خلال شهرين وقبل نهاية العام الجاري.

وأكد رؤساء الشركات والصناعيون أهمية الدولة مطالبين بضرورة أن يتضمن القانون نصوصاً تحمي الصناعات الوطنية من المنافسة غير العادلة، وأن يتضمن فرض رسوم جمركية 5% على الواردات، ووقف الإعفاءات الجمركية للمنتجات المستوردة، التي يثبت إضرارها بالصناعات الوطنية عبر ممارسات الإغراق، إضافة إلى وسائل لدعم الصناعات الوطنية عن طريق إعطاء الأفضلية في المشتريات الحكومية الاتحادية والمحلية للمنتجات الوطنية وتخفيض أسعار المياه والكهرباء والغاز الطبيعي والإيجارات ورسوم العمالة للشركات الوطنية.

وأكدوا أن صدور القانون الجديد لا يتنافى مع حرية الأسواق مشددين على ضرورة أن يعزز القانون الجديد قدرة الدولة على اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة الإغراق وإبلاغ منظمة التجارة العالمية بالقانون الجديد، لكي تطلع عليه جميع الدول الأعضاء بالمنظمة، ما يشكل رادعاً لبعض الدول التي يمارس منتجوها عمليات الإغراق.

وشددوا على أن الصناعات الوطنية تتعرض لممارسات ضارة في السوق المحلية كما تواجه مصاعب كبيرة في أسواقها التصديرية، مؤكدين ضرورة أن يحمي القانون الصناعة الوطنية ويضمن المنافسة العادلة بين منتجات الصناعات الوطنية والمنتجات المستوردة، إلى جانب التطبيق العادل لقواعد التجارة الدولية. وتنتشر هذه الظاهرة بشكل أكبر في قطاع المعادن وبخاصة حديد التسليح والألمنيوم والكابلات الكهربائية يليه قطاع الأسمنت والمواد الغذائية ومياه الشرب. وتعد صناعة الحديد والصلب الوطنية أكثر الصناعات تعرضاً للإغراق من قبل دول وشركات وتجار عالميين ومحليين، الأمر الذي دفعها لخوض مواجهة قوية وخاصة مع الحديد التركي والصيني بداية من النصف الثاني من العام الماضي إلى نهاية النصف الماضي من العام الجاري، وتكللت هذه المواجهة بالنجاح إلى حد كبير كما برهنت الأيام القليلة الماضية حيث استرجعت شركات الحديد الوطنية مكانتها وقوتها في السوق.

وكما يقول المهندس سعيد الرميثي الرئيس التنفيذي لشركة حديد الإمارات أكبر تجمع صناعي للحديد في منطقة الخليج والذي تملكه حكومة أبوظبي إن الوضع الحالي لصناعة الحديد الوطنية تحسن بشكل كبير لدرجة يمكننا القول إننا نجحنا في مواجهة ظاهرة إغراق السوق بمنتجات أخرى من دول عديدة.

وينوه الرميثي إلى أن الشركة تحملت مصاعب كبيرة خلال الفترة من نوفمبر الماضي إلى نهاية أغسطس الماضي حيث اضطرت إلى زيادة حصتها داخل الدولة وتقليص الحصة التي تصدرها للأسواق الخليجية والعالمية لوضع نهاية لإغراق السوق من أنواع أخرى من الحديد ودفعه نحو الاستقرار وخاصة مع وجود طلب مكثف على الحديد.

وضخت شركة حديد الإمارات منذ مارس الماضي كميات إضافية من إنتاجها البالغ أكثر من 3 ملايين طن إلى السوق الإماراتي حيث رفعت حصتها داخل الإمارات من 120 إلى 150 ألف طن شهرياً وذلك من إجمالي إنتاجها البالغ 180 ألفاً، كما قلصت الكميات المصدرة للخارج من 60 ألف طن إلى 30 ألف طن شهرياً، ويقول الرميثي «قرارنا كان صعباً للغاية وتميز بالجرأة لكن لم يكن أمامنا إلا هو وخاصة أن مسؤوليتنا الوطنية كشركة حكومية تفرض علينا تلبية احتياجات السوق بخامات أفضل وبأسعار تنافسية».

تعميم

ودعم تعميم أصدرته وزارة المالية وأرسلته لكافة الجهات الحكومية بعدم اشتراط استخدام الحديد المستورد لمواصفات البناء والمشاريع الإنشائية عند إعداد طلبات الشراء (المناقصات) موقف شركة حديد الإمارات في مواجهة الحديد التركي والصيني للأسواق، حيث حمى التعميم صناعة الحديد الوطنية كما عزز من تنافسية السوق بشكل كبير. وجاء التعميم في وقت عانت فيه المصانع الوطنية من ظاهرة تفضيل استشاريين ومهندسين وشركات مقاولات لنوع معين من الحديد المستورد لمصالح خاصة وذلك رغم أن مواصفات حديد الإمارات لم تقل مطلقاً عن مواصفاته بل تتفوق عليه.

وقال الرميثي: عانينا بشدة من ظواهر إغراق السوق بأنواع معينة من الحديد وحرق الأسعار، ما دفعنا إلى رفع الطاقة الإنتاجية إلى حدها الأقصى بل تعداها في أوقات عديدة وخاصة الأوقات التي كان يمر فيها السوق بقلة الحديد المستورد بسبب ارتفاع أسعاره.

وجاء إغراق السوق بالحديد الصيني والتركي في ظل تحديات كبيرة واجهتها صناعة الحديد الوطنية، لم تقتصر فقط على كثرة كميات الحديد المستورد في السوق وتفضيل العديد من الشركات وخاصة الأجنبية له بل شملت أيضاً ارتفاع أسعار المواد الخام وتكلفة الإنتاج وسياسات حرق الأسعار من قبل الموردين إضافة إلى المنافسة غير العادلة مما أدى إلى توقف مصانع عن العمل.

وتصل الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد الوطنية نحو 7 ملايين طن من منتجات الحديد بأنواعها الثلاثة، منها نحو مليونين طن من هذه الطاقة الإنتاجية غير مفعلة بسبب توقف مصانع عن العمل أو إنتاج مصانع بطاقة إنتاجية فعلية أقل من طاقتها الإنتاجية لصعوبات عديدة تواجهها أبرزها المنافسة غير العادلة من أنواع الحديد الأخرى وخاصة التركي والصيني إضافة إلى المنافسة بين المصانع الوطنية نفسها.

واستهلك السوق الإماراتي العام الماضي نحو 3 ملايين طن من حديد التسليح، في حين أنتجت المصانع الوطنية 3.3 ملايين طن، وتصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 5 ملايين طن منها نحو 1.250 مليون طن غير مفعلة.

■ سعيد الرميثي

■ يوسف بستكي

وتستورد مصانع الحديد الوطنية منتجات الحديد بمختلف أنواعها من 3 أسواق رئيسية خارجية، هي الصين (لفائف أسلاك الحديد) و(المقاطع الإنشائية)، وتركيا (حديد التسليح)، وكوريا الجنوبية (المقاطع الإنشائية).

ويبلغ عدد المصانع الوطنية المنتجة للحديد في الوقت الراهن 24 مصنعاً، بطاقة إنتاجية كلية تصل إلى نحو 7 ملايين طن، منها نحو مليوني طن طاقة غير مفعلة.

ويلفت الرميثي إلى وجود إيجابيات عديدة لظاهرة إغراق السوق بمنتجات مماثلة للمنتجات الوطنية لافتاً إلى أن عدداً لا بأس به من الشركات الوطنية مثل شركة حديد التسليح كانت تركز في أنشطتها على الأسواق الخليجية والعالمية إلا أن الحماية التي توفرها حكومات هذه الأسواق لصناعاتها وتغير أسعار صرف العملات حدت من تصدير الشركة لمنتجاتها وخاصة في منطقة الخليج، مما دفعها للتركيز على السوق المحلي الإماراتي.

وقال «وجدنا الوضع محلياً أفضل من ناحية المبيعات والأرباح مما دفعنا للاستمرار، ومستمرون في ضخ كمياتنا الإضافية في السوق المحلي لتزيد حصتنا في السوق على 63% خلال الفترة القليلة المقبلة».

مواجهة

واشتدت المواجهة بين شركة حديد الإمارات والشركات الأجنبية نهاية العام الماضي وخاصة مع دخول كميات

تحذير

أصدر الاتحاد العربي بياناً حذر فيه من التأثير المدمر للواردات الصينية تحديداً والتي تدخل المنطقة بأسعار تقل عن الأسعار العالمية وكذلك الأسعار المحلية بفارق كبير بما يهدد الشركات العربية بالاستحواذ على أسواقها المحلية ويؤثر في حجم إنتاجها وربحيتها وبالتالي يسبب ضرراً للاستثمارات الضخمة في تلك الصناعة سواء في المشروعات القائمة او المستقبلية. وحذر البيان من خطورة الفائض الصيني الهائل من حديد التسليح لعام 2015.

إغراق الكلينكر يعرّض شركات الأسمنت الوطنية للخطر

يواجه قطاع الأسمنت في الدولة إغراقاً من مادة الكلينكر المادة الخام الرئيسية في تصنيع الأسمنت، وذلك يعرض السوق والشركات الوطنية للخطر.

ويؤكد عبدالعزيز أسد الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة أركان لمواد البناء أن كميات ضخمة من مادة الكلينكر تأتي للدولة من الصين وإيران بشكل خاص تؤديان إلى إغراق السوق بمنتجات الأسمنت بدرجة تفوق احتياجاته الأمر الذي عرض المصانع الوطنية لمصاعب حقيقية.

وأوضح أن غالبية شركات الأسمنت الوطنية تحصل على مادة الكلينكر بصورة شبه ذاتية عن طريق الحرق، وهذه الطريقة تستخدم طاقة بشكل كبير وبصفة خاصة الغاز الطبيعي مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجية للمصانع بشكل واضح، بينما تلجأ مطاحن كثيرة للأسمنت في الدولة إلى الخارج وخاصة إيران والصين للحصول على مادة الكلينكر بأسعار زهيدة وطحنها لإنتاج الأسمنت، وقد اشتدت ظاهرة استيراد الكلينكر في الفترة الأخيرة التي شهدت إنشاء مصانع صينية للأسمنت الأمر الذي أشعل المنافسة بين المصانع الوطنية والأجنبية في تخفيض سعر بيع الأسمنت كمنتج نهائي في محاولة للحصول على حصة أكبر من السوق المحلي لبيع منتجاتها.

■ عبدالعزيز أسد

وقال سوقنا يتعرض لإغراق كبير من الكلينكر الصيني والإيراني، والصناعة الوطنية تعاني الكثير، وحالياً الطلب المحلي على الأسمنت يتراوح بين 13 مليوناً و15 مليون طن سنوياً بينما الإنتاج الفعلي لجميع المصانع يصل إلى 43 مليون طن الأمر الذي أدى إلى تخفيض أسعار كيس الأسمنت في الآونة الأخيرة ما بين درهمين وثلاثة.

وأضاف: «هناك تنافس شديد بين المصانع المتواجدة في الدولة للاستحواذ على أكبر حصة من الطلب المحلي الأمر الذي يدخل السوق لممارسات حرق الأسعار وهي ممارسات تضر بالسوق والصناعة، والسبب في ذلك كله الكلينكر المستورد». ونوه إلى أن صناعة الأسمنت على المستوى المحلي تواجه حالياً تحدياً من نوع آخر يتمثل في الارتفاع الملحوظ لأسعار مصادر الطاقة كالغاز الطبيعي المستخدم في عملية الحرق لإنتاج مادة الكلينكر، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية، مما يؤثر في تكاليف إنتاج مادة الأسمنت، إلى جانب تباين معايير استخدام الوقود البديل على مستوى امارات الدولة، ولدينا مصانع اعتمدت الفحم الحجري وغيره من المواد في محاولة للتخفيف في تكاليف الإنتاج الا أن بعض إمارات الدولة لا تسمح باستخدام هذه البدائل لما لها من تأثير سلبي في البيئة، ونحن في مصنع العين ملتزمون بالحفاظ على البيئة تماماً.

تقسيمات
3 أنواع حسب الطبيعة والتأثير

توجد 3 أنواع من الإغراق الأول هو العارض والذي يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من سلعة معينة في فترة آخر الموسم، حيث تطرح في الأسواق الدولية بأسعار منخفضة. ويعتبر هذا النوع من الإغراق الأكثر خطورة لأنه يبدأ متخفياً في صورة انخفاض أسعار ثم يظهر كارتفاع أسعار حاد. والثاني هو قصير الأجل، حيث يسعى لتحقيق هدف معين ينتهي بمجرد تحقيقه، ومن أمثلته: التخفيض المؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق كبيرة، إلا أنه يقبل تحملها حتى يتحقق الهدف ثم يعود المنتجون لتعويض ما أصابهم. والنوع الثالث والأخير هو الدائم، ويتميز بأنه لا يمكن أن يقوم على أساس تحمّل الخسائر، ويفترض وجود احتكار في السوق المحلية، ويعتمد الاحتكار على وجود حماية لتخفيف حدة المنافسة الدولية.

حالات
شرطا الإغراق

هناك شرطان لحدوث الإغراق، يتمثل الأول في وجود إنتاج تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية، أي وضع احتكاري بين المنتجين للسلعة، إذ إن عدم وجود مثل هذا الاحتكار لا يؤدي لبيع السلع في الأسواق بسعر أقل من التكلفة. أما الثاني فيفترض إمكانية البيع في السوق المحلية بسعر يحقق أقصى أرباح ما يؤدي إلى فرض ضرائب جمركية على الاستيراد بشكل يمنع الاستيراد ويرفع أسعار السلع .

اعتبارات
متى يحدث؟

يتحقق الإغراق إذا كان سعر تصدير المنتج أقل من قيمته العادية، ويكون الفرق بينهما هو هامش الإغراق. ويمكن معرفة القيمة العادية للمنتج بمعرفة سعره في مجرى التجارة العادي عندما يخصص للاستهلاك في سوق البلد المصدر، ولكن في حالات عديدة قد يكون من غير الممكن تحديد القيمة ، لذا يلجأ إلى سعر مقارن للمنتج المثيل عندما يصدر لدولة ثالثة ، أو يمكن اللجوء إلى حسابات القيمة العادية المركبة.

ـــف الإعفـاءات الجمركيـة للمنتجات المستوردة

ـــار الدعـم الحكومـي وقانـون يحميها

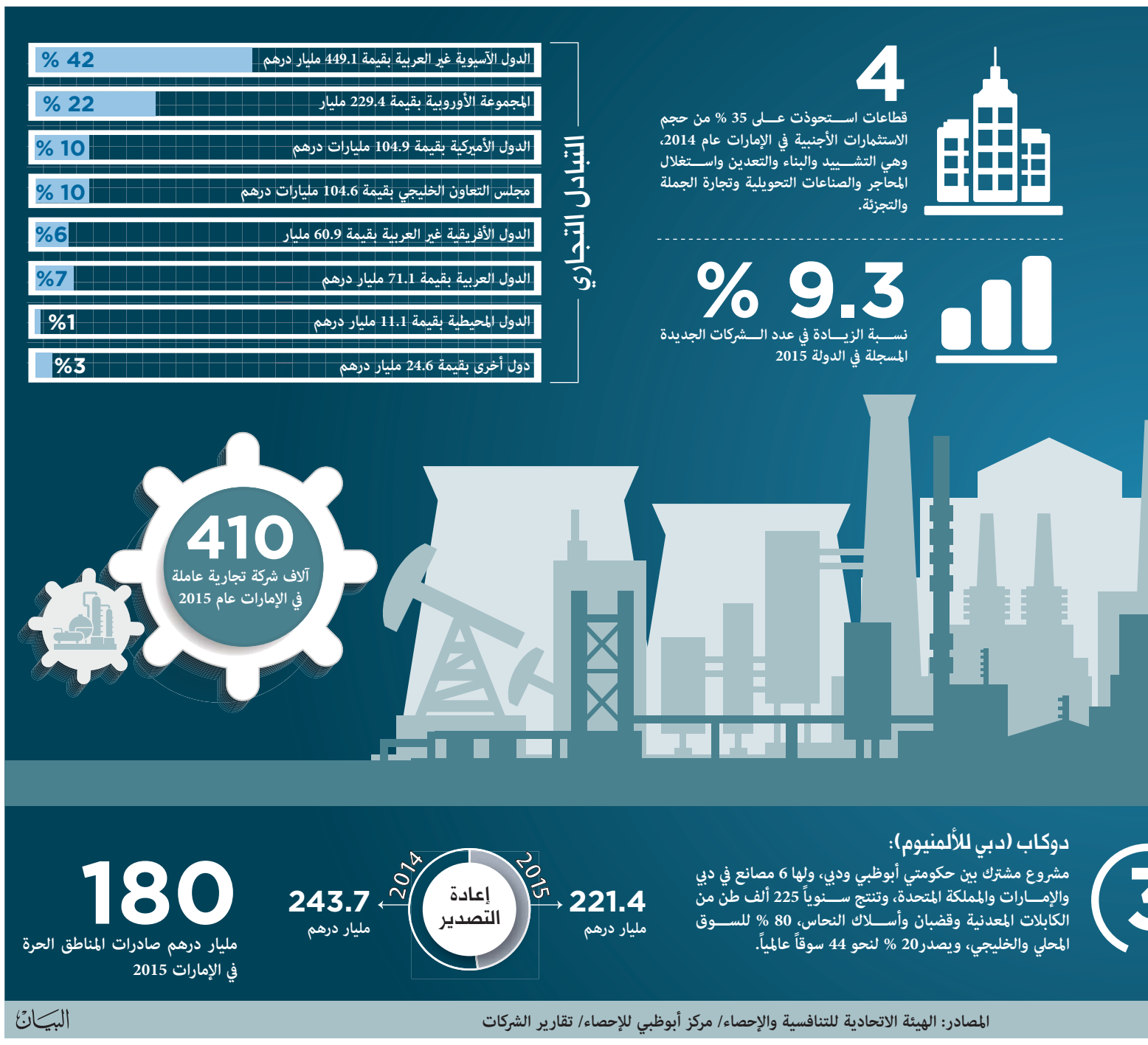

كبيرة من الحديد الصيني والتركي للبلاد، واستضافت إمارة دبي نهاية شهر نوفمبر الماضي اجتماع مجلس إدارة الاتحاد العربي للحديد والصلب بحضور أعضائه الممثلين عن صناعة الحديد والصلب في كل من السعودية ودولة الإمارات ومصر وقطر والأردن والجزائر والبحرين، حيث ناقش المجتمعون عدة موضوعات وعلى رأسها الزيادة المفاجئة وغير المبررة في الواردات للمنطقة العربية سواء من حديد التسليح أو مسطحات الحديد وبأسعار متدنية للغاية مما يسبب أضراراً بالغة للصناعة الوطنية في الدول المعنية.

حرية

ويلفت سعيد الرميثي إلى أهمية إصدار قانون لحماية الصناعة الوطنية مؤكداً أن هذا القانون لا يتعارض مع حرية الأسواق في الإمارات، ومن الضروري سن تشريعات ومقاييس ومواصفات صناعية إماراتية لمواجهة أية منتجات أجنبية، لأن هذه التشريعات توفر أجواء التنافس الشريف بين المصانع الوطنية والأجنبية في السوق الإماراتي والأسواق الخليجية. وقال «نحن لسنا ضد حديد معين سواء تركياً أو صينياً أو رومانياً ولكننا نشدد على ضرورة أن يتمتع حديد التسليح المتوافر في الدولة بأرقى معايير ومواصفات الجودة العالمية».

ونوه الرميثي إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تطبق رسوماً جمركيةً على الحديد بنسبة 5%، وهذه الرسوم تطبق فقط على حديد التسليح ويستثنى منها القطع والثني، مطالباً بإعادة دراسة هذه النسبة وخاصة أن هناك دولاً مثل تركيا تفرض رسوماً على الحديد الذي يدخل بلادها بنسب تصل لنحو 40%، والمهم هو إعادة دراسة الرسوم الجمركية بما يؤكد ضرورة توافر المنافسة الشريفة في السوق بين جميع أنواع الحديد، وأن تتماشى هذه الرسوم مع ظروف الأسواق العالمية.

الألمنيوم

ويأتي قطاع الألمنيوم ومنتجاته كثاني القطاعات الصناعية الأكثر تعرضاً للإغراق في الدولة، وكما يذكر يوسف بستكي نائب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم فإن سوق الإمارات مليء بمنتجات الألمنيوم الصينية مشيراً إلى أن الصين لديها منذ أكثر من عام فائض ضخم في الألمنيوم وتقوم بتصديره إلى أسواق أخرى أبرزها سوق الإمارات ومجلس التعاون الخليجي.

وينوه إلى أن منتجات الألمنيوم الصينية المتواجدة في السوق الإماراتي تفتقد إلى الخامات الجيدة والكفاءة والفعالية، لكنها تمتار برخص أسعارها مقارنة بسعر الألمنيوم الإماراتي الذي يمتاز بنوعيات عالية جداً من الجودة والكفاءة. ويقول «غالبية نوعيات الألمنيوم الصيني الموجود في الأسواق غير آمنة وتشكل خطورة حقيقية على المستهلكين، وهذه المنتجات تشكل تهديداً حقيقياً لصناعة الألمنيوم الوطنية».

وتضخ شركة الإمارات للألمنيوم نحو 200 ألف طن من إنتاجها السنوي البالغ 2.4 مليون طن في سوق الإمارات وتصدر غالبية إنتاجها (2.2 مليون طن) إلى أكثر من 30 سوقاً عالمياً. ويرى يوسف بستكي أن الشركة تخطط لفتح المزيد من الأسواق ولا تخطط حالياً لزيادة حصتها في السوق المحلي لأن الكميات التي تضخها كافية وتهمها الأسواق الدولية.

ويشير إلى أن الصناعات الوطنية وفي القلب منها صناعة الألمنيوم تحتاج إلى إجراءات حماية حقيقية من قبل الحكومة لافتاً إلى أن عدداً من البلدان الأوروبية تفرض ضرائب بنسبة 6% على الألمنيوم الإماراتي الوارد إليها بهدف دعم صناعتها الوطنية، وعلى الرغم من ذلك الشركة تتوسع في أوروبا ومنتجاتها تلاقي إقبالاً كبيراً لأنها تتميز بالجودة والقيمة المضافة والتي تفتقر إليها غالبية المنتجات الأخرى وخاصة المنتجات الصينية.

ويؤيد يوسف بستكي بقوة إصدار قانون محاربة الإغراق مشدداً على ضرورة أن يتضمن القانون نصوصاً واضحةً وقويةً تحمي الصناعات الوطنية من المنافسة غير العادلة، وأن يتضمن فرض رسوم جمركية على الواردات قد تصل إلى 5% أو أكثر إضافة إلى ضرورة وقف الإعفاءات الجمركية للمنتجات المستوردة، التي يثبت إضرارها بالصناعات الوطنية عبر ممارسات الإغراق، إضافة إلى وسائل لدعم الصناعات الوطنية عن طريق إعطاء الأفضلية في المشتريات الحكومية الاتحادية والمحلية للمنتجات الوطنية وتخفيض أسعار المياه والكهرباء والغاز الطبيعي والإيجارات ورسوم العمالة للشركات الوطنية.

ويشدد على أن صدور القانون الجديد لا يتنافى مع حرية الأسواق بل العكس حيث يعزز القانون قدرة الدولة على اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة الإغراق، وخاصة أن الصناعات الوطنية تتعرض لممارسات ضارة في السوق المحلي كما تواجه مصاعب كبيرة في أسواقها التصديرية.

تعريف

حالة من التمييز في تسعير منتج ما، وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر، ويمكن التحقق من وجود الإغراق عند مقارنة الأسعار في سوقي البلدين المستورد والمصدر.

ومن الضروري معرفة التدابير المتبعة في مواجهة الإغراق ضمن تجارب عالمية مختارة، وما يمكن أن يتناسب مع السياسات التجارية المتبعة في الدولة، وأيضاً دراسة آثار الإغراق التجاري على الاستثمار المحلي والأجنبي.

كابلات

يعد قطاع الكابلات الكهربائية القطاع الثالث الأكثر تعرضاً لإغراق منتجاته في الدولة، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود شركة دبي للكابلات الكهربائية (دوكاب) والتي تأسست 1979 كمشروع مشترك بين حكومتي أبوظبي ودبي، وتعد حالياً من أضخم الشركات المتخصصة بصناعة الكابلات والأسلاك في دولة الإمارات والمنطقة، وتصل طاقتها الإنتاجية إلى 110 آلاف طن سنوياً من قضبان النحاس عالية ومتوسطة ومنخفضة الجهد، والتي يتم تصديرها إلى 44 دولة.

مياه الشرب والمواد الغذائية

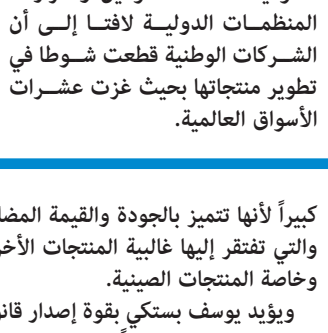

■ محمد المنصوري

يعد قطاع مياه الشرب والمواد الغذائية من أهم القطاعات التي تزدهر فيها ظاهرة الإغراق، حيث تستشري المنافسة غير العادلة بين منتجات الشركات الوطنية والأجنبية.

ورغم أن الشركات والمصانع الوطنية تعاني من صعوبات حقيقية إلا أنها نجحت في تطوير منتجاتها والاستحواذ على حصة جيدة من السوق المحلي وأسواق الشرق الأوسط كما يؤكد لنا عبدالرحمن الهاشمي مدير مجموعة أغذية للسلع والتي تعد إحدى كبريات شركات حكومة أبوظبي المتخصصة في المشروبات والأغذية ولديها 12 علامة تجارية، على أن الشركة أقرت سياسة تقوم على تطوير منتجاتها باعتبار ذلك الطريقة المثلى لمواجهة المنتجات الأخرى في السوق، وعلى أية حال فهي تعمل لمصلحة المستهلك الذي ينشد في النهاية السلعة الأجود والأقل سعراً وتسعى لتلبية مطالب المستهلكين بذلك.

ويقول نواجه منافسة شديدة جداً في السوق المحلي من المنتجات الأجنبية المدعومة من دولها، ونتمنى دعماً حكومياً أكبر علماً أن نسبة 70% على الأقل من مشترياتنا من المواد الخام تأتي من داخل الدولة، كما أن 60% من حجم إنفاقنا يتم في الإمارات ولنا دور مجتمعي بارز كما أننا نسعى إلى الشراكة مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة.

ونوه إلى الدور الكبير للشركات الوطنية في تلبية احتياجات المجتمع لافتاً إلى أن علامة مياه العين توفر كميات كبيرة من المياه رخيصة السعر وعالية الجودة للمواطنين والمقيمين كما أن شركة المطاحن تقدم أنواعاً متميزةً من الدقيق والمخبوزات بأسعار تنافسية وبجودة عالية جداً، كما أن الشركة منفتحة على دول العالم وتستورد مواد خاماً من الأرجنتين وأميركا وآسيا والبرازيل وتمتلك أصولاً في الإمارات ومصر وتركيا، وتوفر لسوق أبوظبي سنوياً مليون طن من الطحين، كما يعمل لدى مجموعة أغذية أكثر من 3000 موظف يضطلعون بمسؤولية تصنيع وتوزيع وتسويق مجموعة متنوعة من منتجات الأطعمة والمشروبات وحققت الشركة نمواً في حجم أعمالها بنسبة 17%، كما تعد إحدى دعائم الاقتصاد الوطني لإمارة أبوظبي والإمارات.

ويؤكد محمد غانم المنصوري نائب الرئيس التنفيذي لشركة الفوعة على أن الشركات الوطنية لا تحتاج لحماية حكومية تخالف قوانين وقرارات المنظمات الدولية لافتا إلى أن الشركات الوطنية قطعت شوطا في تطوير منتجاتها بحيث غزت عشرات الأسواق العالمية.

حماية الأسواق من الكابلات غير المطابقة أولوية

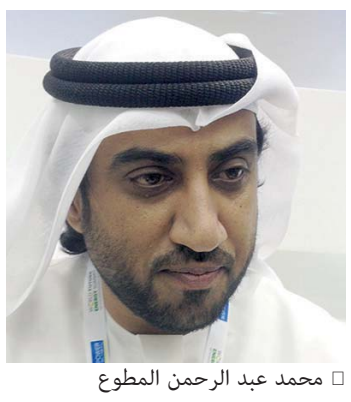

□ محمد عبد الرحمن المطوع

يؤكد محمد عبدالرحمن المطوع المدير التنفيذي للعمليات التجارية لشركة دوكاب أن الشركة تواجه منافسة قوية داخل الدولة من شركات عالمية وآسيوية مشيراً إلى أن الشركة والشركات الوطنية الأخرى تحتاج إلى حماية حقيقية. وقال نحن لا نحتاج لحماية مصانعنا بل نحتاج لحماية الأسواق المحلية والمجتمع من الكابلات غير المطابقة للمواصفات العالمية، ولا بد من حماية المستهلك في المقام الأول والأخير بحيث يحصل على المنتج الجيد الفعال الذي لا يؤذيه مطلقاً. وأوضح أن ارتفاع أسعار منتجات الشركات الوطنية يرجع إلى أسباب عديدة أبرزها ارتفاع أسعار المواد الخام المتميزة عالمياً حيث تعمل الشركات الوطنية على الحصول على خامات أصلية ذات جودة عالية، وغالباً تكون أسعار هذه المواد مرتفعة، فضلاً عن أن الشركات الوطنية لديها التزامات تجاه المجتمع المحلي ولها دور وطني وإنساني عكس الشركات الأجنبية التي تدخل بلادنا بمنتجات مدعومة من حكومات بلدانها ولا يوجد لها أية مسؤوليات تجاه المجتمع الإماراتي، وبالطبع تطرح منتجاتها بأسعار أقل علماً أن غالبية منتجات هذه الشركات في قطاع الكابلات ليست ذات كفاءة عالية وغير آمنة. ويرى المطوع أن شركة دوكاب قبلت التحدي والمنافسة في السوق المحلي وكذلك الأسواق الدولية لافتاً إلى أن الشركة توزع حالياً أكثر من 75% من منتجاتها داخل الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي والنسبة المتبقية في 44 سوقاً عالمياً.

ويقول المنافسة داخل الدولة شديدة للغاية وخاصة أن سوق الإمارات مفتوح للجميع والشركات الأجنبية المنافسة تبيع بأسعار أقل من أسعارنا بنسب تتراوح بين 15% و20% لكننا ننافس بالجودة العالية لمنتجاتنا والتي يعرفها الجميع. ويؤكد المطوع أن حجم مبيعات الشركة يتزايد سنوياً مشيراً إلى أن نسبة الزيادة ستتراوح هذا العام بنسبة تتراوح بين 5% و10% مقارنة بالعام الماضي، ومن المؤكد أن الشركة ستحقق مبيعات أفضل لعام 2016 مقارنة بعام 2015، وتراجع أسعار النفط لن يؤثر في مشاريع ومبيعات الشركة للعام الجاري ولدينا عقود كثيرة لعام 2016 تم توقيعها بالفعل. وأشار إلى أن الشركة تنافس بقوة في 44 سوقاً عالمياً مشيراً إلى أن أكثر الأسواق التي تعاني فيها الشركة هي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حيث تطبق هذه الدول نظام الأفضلية لشركاتها المحلية في مناقصات المشاريع غير الحكومية، عكس سوق الإمارات المفتوح للجميع من دون أفضلية لأحد وبلا شك فإن الشركات الخليجية تلاقي دعماً من حكوماتها بشكل مباشر أو غير مباشر ولها الأفضلية مما يصعب علينا التواجد بقوة في السوق الخليجي .

وجود
أركان الإثبات

هناك 3 أركان لإثبات الضرر، وهي أن تثبت التحقيقات وجود إغراق. وأن تثبت وقوع ضرر مادي على الصناعة المحلية التي تنتج منتجاً مثيلاً لذلك المنتج المغرق. وأيضا أن يكون وقوع ذلك الضرر بسبب وجود ذلك الإغراق، أي أن لا يكون الضرر قد وقع بسبب عوامل أخرى (وهو ما يسمى بعلاقة السببية). وإذا ما تحققت تلك الأركان تتخذ رسوماً لا تزيد على هامش الإغراق عند دخول المنتج من المنافذ الجمركية .

متنوعة
6 مخاطر

تتمثل مخاطر الإراق في إغلاق المصانع المحلية وانخفاض طاقتها الإنتاجية، وارتفاع البطالة. ونزف العملات الأجنبية إلى خارج البلاد. الأخطار الصحية خاصة بالمواد الغذائية. وأخطار على الاقتصاد الوطني من خلال إخلال التوازن بميزان المدفوعات. وعلى اقتصاد المستهلك من حيث جودة المنتجات بسبب انخفاض أسعارها والتهافت على شرائها.

تأهيل
الضرر المبرر لاتخاذ إجراء مكافحة

إذا أوقعت الواردات المغرقة آثاراً على الصناعة المحلية، على شكل ضرر مادي أو مجرد التهديد بوقوع مثل هذا الضرر، أو تأخير مادي في إقامة تلك الصناعة، فإن كل تلك الآثار تعتبر مبرراً كافياً لاتخاذ إجراء لمكافحة تلك الواردات المغرقة، ولكن بشرط أن يكون تحديد الضرر مؤسسا على أدلة إيجابية وأن يكون ذلك على أساس الفحص الموضوعي لحجم الواردات المغرقة وتأثيرها على الأسعار، والأثر الناتج من تلك الواردات على المنتجات المحلية المثيلة.

أما في حالة التهديد بالضرر المادي فيجب أن يتم التحقق منه على أساس البحث الموضوعي لمعدل الزيادة في الواردات المغرقة، وطاقة المصدرين، والتأثيرات المحتملة على أسعار الواردات المغرقة، والمخزون، بشرط أن يتم تحديد هذا التهديد على أساس من الحقائق، وليس مجرد ادعاءات أو احتمالات بعيدة.

مقرر «مالية الوطني» لـ «البيان الاقتصادي»: المشروع لا يهدف للإضرار بحرية السوق

قانون مكافحة الإغراق يبصر النور قبل نهاية 2016

توقع سالم عبدالله الشامسي مقرر اللجنة المالية والاقتصادية والصناعية في المجلس الوطني الاتحادي إنجاز مشروع قانون مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية قبل نهاية العام الجاري.

وأوضح سالم الشامسي لـ"البيان الاقتصادي" أن اللجنة تسلمت مشروع القانون الجديد الذي أعدته وزارة الاقتصاد مشيرا إلى أن أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية والصناعية سيبدؤون خلال فترة زمنية تتراوح بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع مناقشة المشروع مع مسؤولي وزارة الاقتصاد على أن يتم إنجازه كمسودة نهائية لعرضه على المجلس الوطني الاتحادي خلال شهرين. وقال "أتوقع الانتهاء من القانون نهاية العام الجاري".

وأوضح أن اللجنة ستعطي اهتماماً كبيراً لدراسة الاتفاقيات الدولية المعنية بالتجارة بين الدول، والإجراءات التي اتخذتها دول عديدة لحماية صناعتها الوطنية من إغراق أسواقها بسلع منافسة.

نماذج

ونوه إلى أن الدراسة التي ستعدها اللجنة ستأخذ في الحسبان النماذج العالمية في دعم المنتجات الوطنية وحمايتها من الإغراق لافتا إلى أن دولاً آسيوية تصدر منتجات قيمة ورخيصة نسبياً في أسعارها لدولة الإمارات، وذلك بسبب انخفاض تكاليف التشغيل في هذه البلدان. وقال "لا نهدف للإضرار بحرية السوق وشروط المنافسة العادلة فيه، ولكننا نهدف إلى معرفة كيفية استفادة المنتجات الوطنية من مزايا السوق الإماراتي في ظل المنافسة التجارية العادلة خاصة وأن منتجاتنا الوطنية تتواجد في أسواق هذه الدول أيضاً.

تشجيع

وأشار إلى أن مشروع القانون الذي أعدته وزارة الاقتصاد يستهدف تشجيع الاستثمارات الوطنية للدخول في قطاع الصناعة وتطوير قدراتها التنافسية، وتوفير البيئة الكاملة لحماية الصناعة الوطنية والوقوف ضد ممارسات الشركات الأجنبية بإغراق السوق المحلي وإرساء المنافسة العادلة بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلّية بما يتوافق مع مبادئ وقوانين وقرارات منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى.

دراسة

ونوه الشامسي إلى أن اللجنة ستعمل على إعداد دراسة متخصصة تتناول فيها قواعد ومحددات حماية الصناعة الوطنية من الإغراق الخارجي من منتجات منافسة، تمهيدا لعرضها على أعضاء المجلس في دور الانعقاد المقبل. وقال "لدينا أولوية كبيرة لمشروع قانون الإغراق، ونأمل أن ننتهي إلى قانون شامل ومتكامل يخدم صناعتنا الوطنية، وأعتقد أننا ستنتهي منه خلال شهرين وقبل نهاية العام الجاري على أن يأخذ الإجراءات القانونية والإدارية لتطبيقه، وستشهد الأيام المقبلة تحركات برلمانية وحكومية جادة لتسريع النقاش حول القانون وإنجاز إجراءات إصداره بسبب التداعيات السلبية لإغراق السوق بمنتجات منافسة تحظى بدعم من حكومات دولها. وشدد سالم الشامسي على حاجة الإمارات الماسة للقانون الجديد لافتا إلى أن هناك بعض المنتجين العالميين الكبار يتعمدون إغراق سوق الإمارات بواردات تضر بالمنتجات الوطنية ولا تتوافر لها شروط المنافسة العادلة، والسوق الإماراتي مليء بمنتجات تستهدف الإغراق.

> سالم الشامسي: صناعتنا تنافس عالمياً وتحتاج حماية محلياً

منتجات

ورداً عن سؤال حول الصناعات الوطنية المتضررة أكد الشامسي أنها لا تقتصر فقط على حديد التسليح أو الإسمنت مؤكدا أن هناك منتجات كثيرة جدا تتعرض للإغراق. وقال: كل منتج صناعي أنتجته مصانع إماراتية يتعرض لخطر الإغراق والمنافسة غير العادلة وهذه المنتجات تشمل مياه الشرب والدقيق والمنتجات البتروكيماوية وغيرها، ولدينا منتجات كثيرة تنتمي لدول من آسيا تملأ الأسواق وتحظى بدعم دولها وتضر صناعتنا الوطنية.

وبين ضرورة وجود إطار تشريعي لحماية الصناعة الوطنية لافتا إلى أن الصناعة الوطنية تطورت بشكل كبير وتتوافر حاليا في السوق المحلي وأسواق عالمية كبرى ولديها القدرة لمنافسة المنتجات الأجنبية ذات الكفاءة العالية في بلدانها الأصلية ولدينا شركات إماراتية تصدر منتجاتها لعشرات الدول من بينها بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، والهدف من القانون ليس التضيق على الصناعات الأجنبية الواردة بل العكس القانون يؤكد على إرساء بيئة عادلة بما يعزز تنافسية اقتصاد الإمارات وتوفير أجواء جذب الاستثمارات الأجنبية بما لا يشكل ضررا للصناعة الوطنية.

وشدد على أن الصناعات الوطنية تعد اليوم مفخرة لكل مواطن ومقيم على أرض الإمارات لافتا إلى وجود صناعات حصلت على شهادات ومقاييس عالمية رفيعة المستوى في جودة المنتجات، ويتم بيع منتجاتها في الأسواق العالمية بسرعة كبيرة، كما أن هناك شركات عالمية تتعاقد على طلبيات كبيرة من شركات إماراتية والأمثلة كثيرة جدا وخاصة في قطاع الألمنيوم، وهذه الصناعات الوطنية تحتاج للتشريعات الحامية لها.

نصوص

ولفت الشامسي إلى أن نصوص مشروع القانون الجديد لا تتضمن فرض إجراءات حمائية مخالفة لقوانين ولوائح المنظمات الدولية المعنية، بل تستهدف تعزيز حرية السوق الإماراتي والدفاع عن الصناعات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، التي تتعرض لها في السوق المحلية أو تواجهها في أسواقها التصديرية، لضمان المنافسة العادلة بين منتجات الصناعات الوطنية والمنتجات المستوردة، إلى جانب التطبيق العادل لقواعد التجارة الدولية الموضوعة بهذا الصدد. وكشف أن لدى وزارة الاقتصاد وثائق بحدوث حالات إغراق من بعض أنواع الصناعات الأجنبية لصناعاتنا الوطنية مثل حديد التسليح وغيره. وقال: "المستثمرون المواطنون ضخوا مليارات الدراهم في مشاريع صناعية أثبتت نجاحها ولابد من توفير الحماية لأموال مستثمرينا".

تدابير

وأوضح أن اتخاذ دولة الإمارات إجراءات وتدابير لحماية صناعتها الوطنية بما لا يخل بالاتفاقيات الدولية لا يعد أمراً معيباً، مؤكدا على وجود منتجات أجنبية في السوق الإماراتي تحصل على دعم مباشر أو غير مباشر من حكومات دولها، وبلا شك فإن هذا الدعم يخفض أسعارها بشكل كبير مما يؤثر سلبيا على المنتجات الإماراتية المماثلة لها، وهو أمر لا يقبله أي عاقل، وهناك دول كثيرة تتخذ إجراءات وتدابير لحماية صناعتها الوطنية، ومن حقنا أيضا أن نتخذ تدابير وإجراءات مماثلة لحماية منتجاتنا الوطنية.

بسبب زيادة جودة الصناعة الوطنية ويقظة وزارة الاقتصاد

مُحكّم دولي: تراجع دعاوى الإغراق في الإمارات

أكد المستشار الدكتور عماد الجمل المحكم الدولي في قضايا المنازعات التجارية الخاصة بقطاع مواد البناء عضو اللجنة الفنية الاستشارية العليا لجمعية المقاولين تراجع دعاوى الإغراق في قطاع مواد البناء في الدولة بصفة خاصة والقطاعات الصناعية بصفة عامة خلال العامين الماضي والحالي.

وذكر أن السبب في ذلك يرجع إلى جودة وكفاءة الصناعات الوطنية مشيراً إلى أن الحكومة الاتحادية وعدداً من الحكومات المحلية ضخت استثمارات ضخمة في قطاع الصناعة لإنشاء صناعات متطورة ذات إنتاجية عالية وبكفاءة وجودة متميزة. وخص الدكتور عماد الجمل حكومة أبوظبي مشيراً إلى أنها تتوسع في شركات «صناعات» التي تعد أكبر مجمع للاستثمار الصناعي في الدولة بحيث تغطي منتجات شركاتها كافة الصناعات الرئيسية في الدولة.

وأوضح أن قطاع مواد البناء وخاصة حديد التسليح شهد إغراقاً كبيراً خلال السنوات الماضية وخاصة خلال الفترة من 2008 إلى 2014 حيث تواجدت في السوق كميات ضخمة من الحديد الصيني والكوري والأوكراني والتركي إلا أن العامين الجاري والماضي سجلا تراجعاً ملحوظاً في حالات الإغراق، واتجه السوق للمنافسة الحقيقية بين ثلاثة أنواع من الحديد وهي الإماراتي والتركي والقطري، والفروق السعرية بينها حالياً تتراوح من 50 - 80 درهماً للطن الواحد.

وكشف أن قطاع المواد الغذائية هو الأكثر إغراقاً في الوقت الراهن مطالباً بضرورة مضاعفة عدد الشركات الوطنية المتخصصة في قطاع الأغذية باعتباره واحداً من أهم القطاعات التي يتزايد الطلب على سلعها.

يقظة

وأشار إلى أن العامين الماضيين شهدا يقظة كبيرة من قبل الجهات الحكومية وخاصة من وزارة الاقتصاد تجاه قضايا الإغراق لافتاً إلى أن الوزارة تحقق حالياً في أية شكاوى خاصة بالإغراق، وتتخذ الإجراءات الكفيلة بحلها لأصحاب المصانع والشركات الوطنية، مشيراً إلى أنه لا يتم السماح حالياً بدخول أية مواد للبناء إلا بناء على مواصفات ومقاييس عديدة وتم تطبيقها بصرامة وخاصة في حديد التسليح والأسمنت، وهذا لا ينفي دخول كميات مخالفة لكن نسبتها محدودة ويجب الإبلاغ عنها فوراً.

وأكد أن وزارة الاقتصاد يتوافر لديها حالياً خبرة كبيرة في قضايا الإغراق مؤكداً ضرورة التحقق من ثلاثة أركان مهمة لتحقيق الإغراق أولها إجراء الوزارة لتحقيقات دقيقة تثبت وجود إغراق من منتج معين، وثانيها أن تثبت التحقيقات وقوع ضرر مادي على الصناعة المحلية التي تنتج منتجاً مثيلاً لذلك المنتج المغرق، وثالثها أن يكون وقوع ذلك الضرر بسبب وجود ذلك الإغراق، أي ألا يكون الضرر قد وقع بسبب عوامل أخرى (وهو ما يسمى بعلاقة السببية).

ولفت إلى أن أكثر مظاهر إغراق السوق يتمثل في رغبة التجار في بيع سلعة بأسعار منخفضة جداً للتخلص منها، أو بيع سلعة بأسعار رخيصة يكون السوق بحاجة ماسة لها بما يؤدي إلى سيطرة هذه السلعة على السوق.

ونوه إلى أنه قاد لجنة تحكيم دولية في صفقة بأبوظبي بقيمة ملياري درهم، وتبين من خلال التحقيقات وجود كميات كبيرة من الحديد دخلت الدولة من دون فواتير شراء وبمصدر شبه مجهول، وقد تواصلت اللجنة مع وزارات الخارجية والاقتصاد والداخلية والمالية والمصرف المركزي ولم يتم إثبات شراء هذه الكميات من كوريا الجنوبية.

> عماد الجمل: حماية الصناعة الوطنية مكفولة بقوانين دولية

قوانين عالمية

وأوضح أن قوانين منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات والاتفاقيات المماثلة أعطت للدول الحق في حماية صناعتها الوطنية لافتاً إلى أن الولايات المتحدة الأميركية وبلدان أوروبا فرضت رسوماً جمركيةً مرتفعةً على الحديد الصيني خلال الفترة الماضية بعد أن غزا السوق الأميركي والأوروبي بكميات ضخمة جداً أثرت سلباً في المنتج الأميركي، كما اتخذت أميركا سابقاً هذا الإجراء مع الحديد الياباني، وغالبية دول العالم اليوم تشكو من الكميات الضخمة من الحديد والألمنيوم الصيني وهي في الغالب منتجات ليست ذات كفاءة عالية.

إجراءات

وشدد على أنه يحق لدولة الإمارات اتخاذ إجراءات لحماية صناعتها الوطنية تجاه المنتجات الأجنبية التي تغرق أسواقها بكميات ضخمة لافتاً إلى وجود ثلاثة إجراءات مهمة الأول هو فرض رسوم جمركية على السلع الواردة بما يؤدي إلى اقتراب سعرها من سعر المنتج الوطني، والإجراء الثاني هو وضع سياسات لتحديد أسعار السلع الواردة وذلك بعد إطلاع الجهات المعنية في الدولة على فواتير شراء هذه السلع من بلدانها الأصلية والتدقيق بصورة كبيرة على هذه الفواتير لأن نسبة لا يستهان بها تكون غير حقيقية «مضروبة»، أما الإجراء الثالث فهو تحديد كميات السلع المستوردة والمماثلة للمنتج الوطني بما لا يؤدي إلى إغراق السوق من المنتج المستورد.

وأكد أن الصناعات الوطنية في الإمارات تواجه تحديات عديدة تدفعها إلى رفع أسعار منتجاتها مشيراً إلى أن أبرز تلك التحديات ارتفاع سعر المواد الخام حيث تستقطب غالبية الشركات الوطنية موادها الخام من الخارج وبأسعار مرتفعة مثلما يحدث مع شركتي الإمارات العالمية للألمنيوم وحديد الإمارات، وفي الغالب تستوردها من أسواق بعيدة عنها بمسافات كبيرة مما يزيد من تكلفة النقل، كما أن تكلفة استقدام وإقامة القوى العاملة مرتفعة فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة والإيجارات التجارية والسكنية، عكس البضائع الواردة وخاصة من الصين التي يتم إنتاجها من مواد خام منخفضة الأسعار بشكل كبير وبأيد عاملة تتقاضى رواتب قليلة جداً، وبالتالي فالغلبة تكون للمنتج المستورد صاحب السعر الأقل والجودة الأقل أيضاً.

تجربة

«صناعات» عملاق يحد من الإغراق

تعد الشركة القابضة العامة «صناعات» تجربة صناعية عملاقة لحكومة أبوظبي نجحت بشكل كبير في تأمين احتياجات الإمارة وسكانها من منتجات كثيرة ومتنوعة وحدت من سيطرة الشركات الأجنبية على السوق وتقلل من تداعيات إغراقه بمنتجات أجنبية.

وتشكل صناعات اليوم واحدة من أضخم الشركات القابضة في مجال الاستثمار الصناعي على مستوى الإمارات، حيث تعمل على إدارة وتطوير ودعم القطاع الصناعي في دولة الإمارات وتنمية أصوله، وتدير «صناعات»، المملوكة من قبل حكومة أبوظبي، أصولاً صناعية تتجاوز قيمتها 26.8 مليار درهم، وحققت إيرادات زادت العام الماضي عن 14 مليار درهم وأرباحاً فاقت المليارين درهم. وينضوي تحت شركة صناعات 8 شركات كبرى تعمل في قطاعات صناعية مختلفة. وأكد حسين النويس رئيس مجلس إدارة شركة صناعات أنه رغم التحديات الاقتصادية التي تشهدها الأسواق الخليجية في السنوات الأخيرة إلا أن شركة صناعات تمكنت من المضي قدماً في تحقيق الإنجازات والمساهمة في تعزيز القطاعات الصناعية غير النفطية في إمارة أبوظبي، وذلك كنتيجة لاستراتيجيتها المتناغمة والمنسجمة مع خطة أبوظبي 2030 الرامية لتنويع اقتصاد الإمارة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل وتعزيز القطاع الصناعي في الدولة.

ضرورة

تفعيل قواعد الأفضلية بالمشتريات الحكومية

أكد حمد العوضي عضو مجلس إدارة غرف تجارة وصناعة أبوظبي على أن المصانع والشركات الوطنية تشكو من ظاهرة إغراق الشركات الأجنبية لأسواق الإمارات من منتجاتها مما يعرض المنتجات الوطنية لمصاعب كبيرة. ونوه إلى أن هناك اتفاقاً شبه كامل بين الشركات والمصانع الوطنية على أن القواعد التي أقرها مجلس الوزراء بإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية قبل نحو عام غير مفعلة. وقال العوضي هناك مطالبات في غالبية إمارات الدولة بإلزام كافة الشركات الحكومية وشبه الحكومية الاتحادية والمحلية بأن تشتري المنتج المحلي في حالة وجود فارق سعري يصل لنسبة 10% مقارنة بالمنتج الأجنبي، كما أن هناك مطالبات بأن تحدد كل جهة حكومية وشبه حكومية نسبة معينة من مشترياتها للشركات الوطنية. وأضاف «لا نريد إجراءات حمائية مخالفة، ولابد أن تكثف وزارة الاقتصاد جهودها في ضبط حالات إغراق السوق مثلما حدث سابقا مع حديد التسليح ومنتجات الألبان». وثمن العوضي التعميم الذي أصدره معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد إلى الجهات والأجهزة الحكومية الاتحادية (الوزارات والمؤسسات الحكومية، والهيئات العامة، والشركات الحكومية والشركات، التي تسهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن 51% من رأسمالها) لتفعيل قواعد الأفضلية للمنتج الوطني.